الجلسة التاسعة

- التاريخ : الاثنين 22 ذي الحجة 1418 الموافق 20 أبريل 1998.
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : خمس وخمسين دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة و20 دقيقة مساء.
- جدول الأعمال : الاستماع إلى التصريح الحكومي.

* السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

مرة أخرى نرحب بالسيد الوزير الأول وبالسيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرة.

طبقا لأحكام الفصل الستين من الدستور، يخصص مجلس المستشارين الجلسة هاته للاستماع إلى عرض السيد الوزير الأول للبرنامج الحكومي. الكلمة للسيد الوزير الأول المحترم ، فليتفضل.

* السيد الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

إن العالم يعيش اليوم على عتبة عهد يعنون لميلاد مجتمع جديد يرتكز على حقائق اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية وثقافية تعرف تحولات مستمرة وسريعة. واننا ونحن نتوجه إليكم في هذه اللحظة، نقدر حق التقدير أهمية الجهود التي بذلتها بلادنا، والتقدم الذي احرزت عليه منذ استرجاع استقلالها، تحت قيادتي جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، ووارث سره صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأمد في عمره. ولقد استطاع المغرب بفضل تبصر وبعد نظر صاحب الجلالة، وبفضل شجاعة وتضحيات الشعب المغربي أن يواجه متطلبات الدفاع عن وحدته الترابية وإرساء توازناته الاساسية دون الإخلال بتنميته الاقتصادية وتماسكه الوطني.

وإننا نقدر كذلك، وبنفس المستوى، أهمية العمل الذي يتعين على بلادنا أن تقوم به لتتمكن من ولوج عالم القرن الحادي والعشرين بأقدام ثابتة، سلاحها في ذلك تراثها الروحي والثقافي والمؤسساتي، وعدتها ثرواتها الطبيعية وطاقاتها البشرية.

وتشكيل حكومة التناوب بالمغرب في هذه الظرفية يعتبر محطة تاريخية في مسار تجديد حياتنا السياسية الوطنية، تأتي بعد مسلسل طويل ومتزن يجسد الإرادة الوطنية في التغيير والتقدم.

وهنا يجب التأكيد على أن هذه الإرادة هي أولا وقبل كل شيء، إرادة صاحب الجلالة أيده الله، بتجاوب عميق مع تطلعات الشعب المغربي والقوات السياسية التي ناضلت من أجل بلوغ هذه الغاية. وهذا مايشكل أحد العوامل الإيجابية الأساسية التي تتوفر عليها الحكومة لانجاز " الميثاق من أجل التغيير..."، الذي يعتبر صلب البرنامج الحكومي الذي أتشرف بتقديم خطوطه العريضة أمامكم، موجها من خلال مجلسكم الموقر، نداء لكل القوات الحية بالبلاد من أجل التعبئة، وحتى نجعل جميعا من مشاريعه حقيقة ملموسة على أرض واقع الغد القريب.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

إذا كان عالم اليوم يتسم بالنزعة المتصاعدة نحو الانفتاح الشامل للاقتصاديات والمجتمعات، وتماثل نماذج السلوكات، فإن على المغرب، أكثر من أي وقت مضى، أن يتكيف مع مقومات المجتمع الجديد، مجتمع الإعلام والمعرفة، حتى يأخذ المكانة اللائقة به من حيث التحكم في التكنولوجيات الجديدة والمجالات الاقتصادية المتقدمة، ويستوعب قيم الحداثة مع الحفاظ على مقوماته الثقافية والحضارية وهويته التي صيغت عبر القرون، من خلال تراكمات ساهمت فيها الحضارات الامازيغية والعربية والافريقية، وتشبعت بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف، مما أفرز إنسية قوامها التسامح واحترام الغير، والتضامن، والاعتداد بالاجتهاد، والطموح إلى التقدم والرقي.

وهكذا فإن أول التحديات التي علينا جميعا أن نواجهها مع مطلع القرن الجديد، هي تأسيس عصرنة بلادنا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وعلى القيم التارخية التي تشكل هويتنا الحضارية، والتي لا تتنافى، بكل تأكيد، مع القيم الانسانية المتعارف عليها دوليا في عالم اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

إن أولوية الأولويات بالنسبة للحكومة، تتجسد في قضية وحدتنا الترابية، وهي كما تعلمون، موضوع إجماع وطني شامل. وأود هنا أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر باسم الحكومة، بتحية إكبار وإجلال لصاحب الجلالة الملك، أمير المؤمنين، الممثل الاسمى للأمة، رمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، على مافتئ جلالته يقوم به من أعمال لصالح عزة بلادنا والمحافظة على حدودها وأصالتها.

كما أود أن أعبر عن تقديرنا العميق للقوات المسلحة الملكية، تحت القيادة السامية لقائدها الأعلى جلالة الملك نصره الله، وكذا لقوات الدرك الملكي ورجال الامن الوطني والقوات المساعدة، على التفاني والشجاعة وروح التضحية التي مافتئت تبرهن عليها في سبيل الدفاع عن وحدتنا الترابية. كما أتوجه إلى الله العلي القدير كي يتغمد برحمته كل الشهداء، مدنيين وعسكريين، ممن وهبوا حياتهم دفاعا عن الوحدة الترابية لبلادنا.

وإن ما ستحرص الحكومة على بلوغه في هذا الميدان، هو الاغلاق النهائي لملف الصحراء المغربية، وذلك بالاعتراف الذي لا لبس فيه، بالسيادة الوطنية على هذا الجزء من أرضها من لدن المجموعة الدولية.

إن هذا الملف، كما لايخفى عليكم، يمر اليوم بمرحلة دقيقة نتيجة الاجراءات التطبيقية لمخطط التسوية الامي الرامي إلى تنظيم استفتاء بأقاليمنا الصحراوية.

وإننا لعلى يقين بأن الاستفتاء لايمكن إلا أن يؤكد مغربية هذا الاقليم لأن هذه هي حقيقة الجغرافيا والتاريخ وإرادة السكان المعنيين، الذين تربطهم بالوطن الأم أواصر الانتماء والتبعية للعرش العلوي المجيد. ومع ذلك فإن الحكومة ستسهر، بتوجيه من صاحب الجلالة، على تطبيق مسلسل التسوية المتفق عليه تحت سلطة الامم المتحدة، دون تحريف أو تماطل، وعلى ضمان الحق الشرعي في المشاركة في الاستفتاء لكل مواطنينا الصحراويين بدون استثناء.

حضرات السيدات والسادة،

لقد دأبت بلادنا في نفس سياق استكمال وحدتنا الترابية، على مطالبة إسبانيا بمراجعة موقفها المتعلق بحق المغرب في الاراضي المحتلة بكل من سبتة ومليلية والجزر المجاورة، وسنواصل العمل لكي ترجح إسبانيا في تعاملها معنا، الحق والعدل، والحفاظ على علاقات الصداقة وحسن الجوار التقليديين بين شعبينا وذلك بالاستجابة لنداء صاحب الجلالة، وفتح باب الحوار والتشاور في إطار اقتراح جلالته بتشكيل خلية للتأمل.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة ،

إن على الحكومة اليوم أن تواجه تحديات ذات بعد تاريخي، وفي ظرفية للتطلعات الاجتماعية الملحة.

ومثل هذه التحديات تفرض مقاربة جديدة للتدبير الحكومي. وان الاستجابة لهذه التطلعات المتعددة تتطلب عملا طويل الأمد يرتكز على منظور استراتيجي وبعبارة أخرى يتطلب، رد الاعتبار للتخطيط وإعادة تجديده.

وستكون خطة الحكومة في هذا المضمارشمولية، مطبوعة بالتتبع عن قرب لقضايا المواطنين. فاللاتمركز واللامركزية والجهوية الداخلة في نطاق سياسة لإعداد التراب تشكل اختيارات أساسية للحكومة. وان سياسة مثل هذه لتمر عبر تحريك الجماعات المحلية وتحميلها المسؤولية.

وسيتم وضع ميثاق وطني لاعداد التراب. كما أنه سيعمل على إعادة تنشيط اللجنة الوزارية لاعداد التراب. كما سيتم إحداث صندوق للتكافل والتنمية الجهوية لتعزيز الجهوية.

وستدعم هذه الاعمال بمراجعة بعض أحكام الظهير الشريف المؤرخ ب 30 سبتمر 1976. وستشجع المبادرة التشاركية التي تدمج الفاعلين الاجتماعيين ذوي التمثيلية من لدن الحكومة، كعربون عن الثقة والوضوح والمسؤولية.

وستسعى الحكومة بصفة عامة، إلى تعزيز الآليات والمؤسسات الكفيلة بتعميق وتوسيع مجال دمقرطة الحياة الاجتماعية والسياسية لبلادنا، وستضع حيز التنفيذ، تطبيقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، وبتشاور مع جميع المكونات السياسية، كل المبادرات التي تمكن البلاد من تحسين طريقة التعبير في الاقتراعات على المستوى الوطني والمحلي، وإبعاد كل مصدر للاعتراض السياسي على نتائجها بصفة نهائية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

إن إصلاح الادارة وعصرنتها يشكلان هدفا أساسيا لعمل الحكومة. وإن طموحنا في هذا الميدان هو أن تساعد على أن تصبح إدارتنا إدارة فعالة منكبة على مهامها الحيوية، متوفرة على موارد في مستوى حاجياتها الحقيقية، مهتمة بتقديم خدمات عمومية جيدة وبأقل تكلفة، منصتة باستمرار لمحيطها.

وفي هذا الاتجاه فإن ميثاقا لحسن التدبير سيجمع أعضاء الحكومة ويلتزم الادارة ويحدد مسؤولية كل واحد.

وطبقا لهذا الميثاق، سيتمحور عمل الوزراء حول ثلاثة منطلقات :

- منطلق أخلاقي، بالدعوة الى محاربة كل أشكال الانحراف واستغلال النفوذ والتسيب.

- منطلق الترشيد، بالدعوة الى تدبير الاموال العامة وفق مبادىء الدقة والشفافية والاقتصاد.

- منطلق التواصل، القائم على الانصات، للمواطن والمقاولة، وعلى

تقديم أفضل للخدمات المطلوبة وفي نطاق هذا البرنامج، ستتخذ الحكومة التدابير الرامية الى الغاء الامتيازات وتجميد الأجور العليا في انتظار مراجعة وترشيد نظام المرتبات بالوظيفة العمومية وفق معايير منسجمة تعتمد على قيم العدالة والاستحقاق والمردودية.

وسنقوم بهذه الإصلاحات باعتماد الحوار والتشاور، وبالذات في إطار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

حضرات السيدات والسادة،

إن ورش إصلاح العدل سيشغل مكانة متميزة في العمل الحكومي وستحرص الحكومة على تخليق الممارسة ورفع الفعالية في هذا الجهاز، وضمان سيادة دولة القانون تطبيقا للتوجيهات السامية التي تضمنتها الرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة أيده الله الى المناظرة التي عقدها المجلس الأعلى بمناسبة الذكرى الأربعين لميلاده، وذلك يد في يد مع كل مهن ومكونات قطاع العدل، على خلق تعبئة وطنية حول برنامج لإصلاح وتخليق نظامنا القضائي.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدفاع عن حقوق الانسان كما هو متعارف عليها دوليا، يشكل احدى التوجهات الرئيسية للحكومة. وفي هذا الاطار، فانها ستجعل من تحرير مواطنينا المحتجزين في معتقلات الحمادة وتندوف، أولوية كبرى. كما ستولي اهتماما خاصا لاحترام حقوق مواطنينا، القاطنين بالخارج.

هذا وستسهر الحكومة على ملاءمة القوانين المغربية مع المواثيق الدولية.

وعلى تعزيز تعاونها مع المجلس الاستشاري لحقوق الانسان والهيآت غير الحكومة المعنية، وبالذات في اتجاه التسوية النهائية للحالات المعروضة على المجلس المذكور، والتي مازالت عالقة على مستوى التنفيذ.

كما ستساعد على إحداث مركز دولي لحقوق الإنسان بالمغرب، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

إن نموا اقتصاديا مرتفعا ومستديما ومنتجا لمناصب الشغل سيكون أحد أولويات أهداف الحكومة. ويكتسي هذا الهدف حوية متزايدة مع التزامات المغرب الدولية والجهوية التي تضع بلادنا ضمن ديناميكية تتطلب منه التحكم في انعكاساتها الاجتماعية واستثمار نتائجها الاقتصادية.

لذا ستعمل الحكومة على تنمية آليات للتشاور المؤسساتي بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، لفائدة النمو والمنافسة والتشغيل وامتصاص العجز الاجتماعي، بقصد خلق جو من الثقة والشفافية والرؤية الاقتصادية الكفيلة برفع مستوى الاستثمار.

وسيرتكز نظام تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي على تبسيط المساطر وتوضيح طرق تنفيذ ميثاق الاستثمار وإنشاء جهاز وطني كمخاطب وحيد للمستثمرين.

وستتابع الحكومة من جهة اخرى، بتشاور مع الفاعلين المعنيين، تجديد النصوص القانونية بهدف تحسين المناخ المؤسساتي والتنظيمي للمقاولة وملاءمته مع المعايير الدولية.

كما ستعمل على اتمام برنامج الخوصصة في اطار الشفافية والسرعة. مع السهر على ان يتم توجيه الموارد المحصلة عن طريق الخوصصة الى الاستثمار والى تحديث الهياكل.

وستقوم الحكومة بسياسة لتطهير وتجديد القطاع العمومي، وبالاعتماد على التعاقد مع المؤسسات والشركات العمومية حول برامج تمكن من ادماج نشاطها في اطار استراتيجية الحكومية، وتقييم أدائها وتحديد مسؤوليات التسيير والمراقبة بها.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

إن الحكومة عازمة على تأسيس برامجها على ارضية مالية متينة تحترم مقتضيات التوازنات الاقتصادية والمالية الاجمالية.

وسيتيح لنا القانون المالي لسنة 1998 - 99، فرصة لتدارس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بكيفية دقيقة وشاملة.

وسيكتسي القانون المالي هذا بالضرورة صبغة انتقالية، على ان الحكومة ستعمل، رغم هشاشة المالية العمومية، على توسيع الهامش المالي الممكن استثماره، بقصد تعديل المسار في اتجاه الاهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، عن طريق توسيع الوعاء الضريبي والمحاربة المنهجية للتملص والغش، في افق التخفيف من العبء الجبائي واقرار عدل ضريبي افضل. وسن سياسة الاقتصاد في النفقات العمومية وتحسين فعالية هذه النفقات وأداتها الاجتماعي، ومحاربة الرشوة والامتيازات.

السيد الرئيس،

ان ربح رهان الحداثة يقتضي ثقافة جديدة يحتل فيها العنصر البشري موقعا مركزيا. وتبعا لذلك، ستجعل كأولوية اساسية وضع اصلاح شامل لنظام التربية والتكوين يوفر فرصا متكافئة لجميع المواطنين في ميدان المعرفة والحداثة والثقافة والتشغيل ويعتمد مبادئ التضامن الوطني والخدمة العمومية.

ويستهدف هذا الاصلاح حل المشكلة الاساسية للامية، وتأمين تعميم التمدرس، واعادة هيكلة التعليم الثانوي، والتقني، وتغيير برامج التكوين والمناهج، وتشجيع التعليم الخاص، وتأطيره، وتأمين الارتباط بين التربية والتكوين والتشغيل.

و ستسهر الحكومة على إصلاح التعليم العالي في اتجاه الدمقرطة

والاستقلالية، والانفتاح على المحيط والتوحيد وخلق جسور بين مكوناته .

وستنهج الحكومة سياسة علمية وتكنولوجية ارادية تعتمد على وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية خاصة بإحداث صندوق وطني للبحث وانعاش الهندسة الوطنية.

وفي المجال الثقافي، تعتزم الحكومة وضع سياسة وطنية نشيطة بغية إبراز ثراء التراث الثقافي المغربي، واحترام التعددية الثقافية لبلادنا.

حضرات السيدات والسادة ،

ان الحكومة ستنهج سياسة ترمي الى اعداد المغرب و تمكينه من ولوج مجتمع الاعلام والمعرفة. ولهذا الغرض، ستحدد الحكومة استراتيجية وطنية في ميدان الاعلام والاتصال عبر مقاربة شمولية ومندمجة للبريد والمواصلات، والاعلاميات، والوسائل السمعية البصرية، والاتصال. وستحرص الحكومة في نطاق هذه الاستراتيجية، على تعميم استعمال تكنولوجيات الاعلام في مختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تحرير القطاع مع التحكم في مساره.

وفي ميدان الاتصال بالذات، ستعمل الحكومة على وضع اطار عام يمكن من تقوية وتوسيع حرية التعبير والاعلام على اساس احترام التعددية والاستقلالية، والارتباط بالمجتمع ، واعتماد الانفتاح والمهنية في وسائل الإعلام. كما ستعمل الحكومة على تحيين توصيات المناظرة الوطنية الاولى حول الاعلام والاتصال وتطبيق توصياتها وتجسيد الارادة الملكية السامية في إحداث الهيأة العليا للإعلام والاتصال، وتنمية الإنتاج الوطني السمعي البصري والقطاع السينمائي، ودعم الصحافة ووسائل الإعلام وإنعاشها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاح كل مشروع للتنمية يقتضي الاعتراف بدور المرأة ومواطنتها الكاملة. لذلك فاننا نعتبر وضع استراتيجية لإدماج المرأة عنصرا أساسيا لعملنا، يهدف الى محاربة جميع أشكال التمييز الذي تتعرض له النساء وتحرير طاقتهن الإبداعية.

ولهذا الغرض، ستعمل الحكومة على إنعاش الوضعية النسوية، على اساس مبدأ تكافؤ الفرص، على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة، والتكيف مع المواثيق والتصريحات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب، وتحسين الممارسات القضائية وتسريعها من اجل إعمال الفصول الإيجابية التي تضمنتها مدونة الأحوال الشخصية ببلادنا، والقيام باصلاح تدريجي لهذه المدونة في نطاق احترام قيم ديننا الاسلامي الحنيف.

وتعزيزا لتعبئة الشباب، كقوة ديناميكية لتطور بلادنا ومجتمعنا في افق القرن المقبل، فان محاربة البطالة وانعاش تشغيل هذه الفئة، خاصة من بينها حاملي الشهادات، وتحسين ظروف حياتها اليومية ومحاربة أسباب تهميشها، تشكل حجر الزاوية في اهتمامات الحكومة.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تنمية استراتيجية وطنية لإنعاش الرياضة وتنمية التجهيزات الاساسية الرياضية. بتنسيق مع المبادرات العمومية والخاصة، على الصعيد الوطني، وبتعاون وثيق مع الجماعات المحلية والمجالس الاقليمية والجهات.

السيد الرئيس ،

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة تضع التنمية الاجتماعية على رأس أولوياتها، وذلك وفقا للرؤية التي مافتئ صاحب الجلالة أيده الله ونصره يدعو إليها، وبالذات في خطاب العرش لسنة 1998.

وينبغي تحمل تكلفة هذه التنمية من طرف مجموع القوات الحية، وعبر عقد جديد للتضامن قائم على القرب من حاجيات المواطنين، ستعمل الحكومة على وضعه حيز التطبيق في أفق إعادة النظر في التوزيع الجغرافي والقطاعي للنفقات الاجتماعية من أجل إعطاء الأولوية للمناطق والأقاليم الأكثر فقرا، وللفئات الاجتماعية الأكثر حاجة.

ذلك أن الحكومة تعتبر محاربة الفقر في طليعة أولوياتها، مما يفرض إصلاحا لآليات التحويلات الاجتماعية عن طريق وضع نظام لتحديد الفئات التي ينبغي أن تستفيد بالأسبقية من الخدمات الاجتماعية المجانية للدولة.

وتندرج هذه المقاربة ضمن استراتيجية للتنمية الاجتماعية المندمجة الهادفة إلى إنعاش وتعزيز الفعاليات المحلية، وذلك بالقيام بمبادرات تشترك فيها الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني بهدف تكسير عزلة المناطق النائية، وإنعاش الشغل، وتعزيز التجهيزات الاجتماعية الأساسية، ومحاربة التهميش والعزلة.

وإن الإنشاء القريب لصندوق التنمية الاجتماعية، ووضع آلية شفافة لتعبئة الزكاة في إطار اللجنة التي اعلن عنها جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة ليلة القدر المباركة، سيأتيان لتعزيز هذه الاستراتيجية في إطار سياسة إرادية ترمي إلى حماية الاسرة والطفولة والاشخاص المعاقين.

وستحرص الحكومة كذلك على وضع الإجراءات الكفيلة بالحل النهائي لمشاكل كل أسر المقاومين وقدماء جيش التحرير.

وفي نفس السياق، يشكل التشغيل محور انشغالات الحكومة وهو معضلة يستدعي حلها التزاما جماعيا ومنسجما لكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في إطار ميثاق وطني للتشغيل يلزم الجميع.

على أن الحكومة ستسهر فورا على تشجيع إحداث مناصب الشغل،

وتنفيذ برامج للأشغال ذات المنفعة العامة، وإحداث جهاز وطني للوساطة. كما ستعمل على إصدار مدونة الشغل، وإنعاش الحوار الاجتماعي، وكذا إصلاح نظام الوقاية والتعويض عن أضرار حوادث الشغل والأخطار المهنية.

وفي مجال الصحة، ستعمل الحكومة في بداية الأمر، على تحسين الاستفادة من العلاجات الطبية بتقوية التجهيزات الاساسية الموجودة، ووضع نظام لتمويل العلاجات المقدمة للسكان المعوزين، وعلى تنمية التأمين عن المرض، وتفعيل سياسة اجتماعية للادوية. كما ستعكف على إصلاح تسيير المستشفيات التي هي احد عناصر التعبئة وترشيد الموارد والتحكم في الكلفة، وتوسيع جهاز الحماية الاجتماعية وتأمين استمرارها، وتحسين التنسيق بين انظمتها، وتحسين تدبير وجودة الخدمات التي تقدمها منظمات الاحتياط الاجتماعي من جهة أخرى.

والحكومة عازمة على تقليص العجز المتزايد في قطاع السكنى، وعلى الخصوص السكن الاقتصادي والسكن المخصص للكراء وللمأجورين، وذلك بقصد محاربة السكن غير اللائق، مماسيعطي دفعة جديدة للقطاع الوطني للهندسة والبناء والاشغال العمومية.

وستولي الحكومة عناية خاصة لحماية البيئة، بوضع برنامج للتنمية البيئية، وإنعاش ثقافة بيئية، وسيرتكز هذا البرنامج على وضع تشريع وقواعد ملائمة، وتشجيع استعمال التيكنولوجيا الخاصة، واستعمال الطاقات المتجددة.

وستعزز الحكومة كذلك برنامج العمل المندمج الذي تقوم به وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم وعمالات الشمال بالمملكة، بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية لفك العزلة عن المنطقة، ورفع مستوى الدخل، وتحسين ظروف عيش السكان. إن الدفاع عن الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لمواطنينا القاطنين بالخارج سيأخذ باهتمامنا، خاصة بالنسبة للشبان المهاجرين من الجيل الثاني والثالث.

السيد الرئيس،

هذه التوجيهات العامة، ستجد ترجمتها قطاعيا في الاولوية التي ستعطى للفلاحة، والتنمية القروية، سواء من أجل تحسين تنافسية القطاع أوتنويع الانشطة داخله، أو تقوية المرافق الاجتماعية والثقافية، وعلى الخصوص في ميادين السكن، والتزويد بالكهرباء، والماء الصالح للشرب في هذا القطاع الحيوي الذي يهم مايقارب من نصف سكان بلادنا، والذي يعد مصدرا حيويا للحفاظ على أصالتنا وهويتنا. كما ستتبلور هذه التوجهات في المحافظة على ثرواتنا المائية والغابوية والبحرية وتنميتها. وكذلك في تقوية التجهيزات الأساسية والطاقة، مع إيلاء عناية خاصة لقطاعي السياحة والصناعة التقليدية لما لهما من دور فعال في خلق فرص الشغل، وتوزيع للدخل، وتزويد بلادنا بالعملة الصعبة.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

في ظرفية انفتاح الاقتصاديات والعولمة، فإن الحكومة عازمة على وضع سياسة خارجية نشيطة وبناءة من شأنها، علاوة على توطيد علاقاتنا مع الدول الشقيقة والصديقة، الإسهام في الانعاش الاقتصادي الخارجي لبلادنا، وفي استقطاب الاستثمارات المباشرة الخارجية. وستعمل في كل الحالات وفق المباديء والاختيارات التي وجهت دائما مواقف بلادنا في القضايا الكبرى الجهوية والإفريقية والدولية، وذلك على أساس التعليمات الملكية السامية التي ارتكزت دوما على احترام الشرعية والقانون الدوليين، وحل النزاعات بالطرق السلمية والحوار.

وستعمل الحكومة على الدفع بدينامية اتحاد المغرب العربي الذي يشكل بالنسبة لنا ضرورة تاريخية ومستقبلية، وإطارا ملائما للتضامن بين دول المنطقة، وشعوبها في مواجهة الوضع الحالي الذي يميز علاقات القوات الدولية.

والحكومة عازمة على بذل الجهود الضرورية من أجل توطيد التعاون العربي والاسلامي، خاصة من أجل إحياء مسلسل السلام بالشرق الأوسط في إطار الالتزامات المتخذة إزاء الشعب الفلسطيني، وكذا من أجل ايجاد حل نهائي لمأساة الشعب العراقي الشقيق، ورفع الحظر عن القطر العربي الليبي.

وعلى الصعيد الافريقي، ستعمل الحكومة في اتجاه تحسين العلاقات الثنائية مع مختلف البلدان الافريقية، وتقوية التعاون الاقتصادي معها.

إن المغرب يتابع باهتمام كبير مسلسل الشراكة الأوربية المتوسطية الذي انطلق من برشلونة، والذي يرمي إلى إحداث منطقة للسلم والأمن والازدهار المشترك في البحر الأبيض المتوسط. غير أن مثل هذا الفضاء الجهوي لايمكن ان يتحقق إلا إذا تضافرت كل الجهود لتقليص فوارق النمو، ومستوى العيش بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وستعمل الحكومة على تقوية علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع المغرب مع دول أوربا الوسطى والشرقية، ومع دول القارتين الامريكية والاسيوية، وستعمل كذلك على تقوية علاقاته المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تجمعنا بها علاقات صداقة عريقة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنوي الحكومة إقرار علاقاتها مع الجهاز التشريعي على أساس تعاون وثيق في إطاراحترام مبدأ فصل السلط، وستحترم التزاماتها الدستورية إزاء البرلمان بتخصيص كل الأهمية للأسئلة الكتابية والشفوية، و ستقوم بدور نشيط في جلسات البرلمان، وأشغال لجن البرلمان، وستسهر على التعجيل بمساطر وضع مشاريع القوانين، ودراسة مقترحات القوانين. كما أنها ستتقدم بتصريحات حول الملفات الكبرى بهدف تمكين الغرفتين من تتبع النشاط الحكومي عن كثب.

إن الحكومة تستمد شرعيتها وقوتها وطاقتها من ثقة صاحب

الجلالة، ومساندة البرلمان. وستشكل الأغلبية البرلمانية شريكا أساسيا، وقوة دعم ضرورية لتطبيق هذا البرنامج. إن تسييرا حسنا للقواعد الديمقراطية يقرض وجود أغلبية مساندة للحكومة، ومعارضة تتحمل كل منهما مسؤوليتها ودورها الواضح في منأى عن أي لبس. والحكومة عازمة على إقامة علاقات للاحترام والحوار مع المعارضة البرلمانية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

هذه هي الخطوط العامة للبرنامج التي تعتزم الحكومة تطبيقه، والدفاع عنه، وإننا ندرك جميعا مايختزنه من طموحات واسعة، لكننا على ثقة بأن إرادة صاحب الجلالة، وتفاني الحكومة، وتجاوب الشعب المغربي، ومساندة البرلمان، سيجعل منه منطلقا فعليا لإنجاز التغيير المأمول. على أننا لانستصغر الصعوبات والاكراهات التي تنطوي عليها الأوضاع في بلادنا. ولاننطلق من تفاؤل سهل، بل نعرف مايجب أن نبذله من جهد جماعي، وماسنكون مطالبين به من تآزر، وجرأة، ونكران ذات، لانجاز مايعد به برنامجنا. كما ندرك ان هذا الانجاز سيكون، الى حد كبير، متوقفا على مدى استعداد الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في بلادنا لنبذ كل أشكال التردد والانتظارية، وللمراهنة على المستقبل، وقبول تحمل أعباء اليوم قبل جني ثمار الغد، في مغرب يعتمد على كل أبنائه تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أيده الله ونصره، وحفظه في سمو ولي عهده الأمير الجليل سيدي محمد، وصنوه المحبوب مولاي رشيد، وسائر أفراد أسرته الكريمة.

والسلام وعليكم ورحمة الله.

* السيد محمد حلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

باسمكم اشكر السيد الوزير الأول المحترم، واعطي الكلمة للسيد الأمين لقراءة مضمون المراسلات الواردة على الرئاسة، بطبيعة الحال هذا الاخبار يكون في بداية الجلسة، ولكن، نظرا لأهمية موضوع هذه المجلسة، فضلنا إدخال هذا التغيير البسيط الكلمة للسيد الأمين.

السيد أمين المجلس،

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس باعتذار السادة المستشارين الآتية اسماؤهم عن حضور جلسة هذا اليوم ويتعلق الأمر بـ :

السيد محمد السولامي،

السيد أختور سيدي محمد،

والسيد أحمد مسعود المتوكل،

شكراً

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد الأمين.

قبل رفع الجلسة المجلس الموقر بجدول أعمال المجلس لهذا الأسبوع كما أقره مكتب المجلس :

ستنطلق بحول الله أول جلسة لمناقشة البرنامج الحكومي يوم الاربعاء القادم 22 أبريل من الساعة العاشرة صباحا الى الساعة الثانية بعد الزوال.

كما سيعقد المجلس جلسة عمومية يوم الخميس 22 أبريل من الساعة الثالثة بعد الزوال إلى الساعة السابعة مساء.

كما تعقد يوم الجمعة جلسة من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الثانية عشرة زوالا تخصص لاستكمال المناقشة والاستماع إلى رد الحكومة.

وللتذكير أيضا فإن الحصص الزمنية لهذه الجلسات، قد تم الاتفاق في شأنها مع السادة رؤساء الفرق النيابية لمجلس المستشارين، وكما كان مقررا أدعو السادة أعضاء المكتب للالتحاق بمكتبي.

وشكرا للجميع، ورفعت الجلسة.